كلمة السفيرة أنجلينا أيخهورست
رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان

"اجتماع الخبراء" لمناقشة التقرير الأولي حول: نزلاء السجون في لبنان: من قراءة الواقع إلى تطوير العدالة

في إطار مشروع "تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية: الإصلاح الجنائي الذي يستهدف إصلاح النظام السجني"
(مشروع ينفذه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات وهو ممول من الاتحاد الأوروبي)

بيت المحامي، بيروت، في 12 - 13 تشرين الأول 2012

****

للمطابقة عند الإلقاء

معالي وزير العدل النقيب شكيب قرطباوي،
حضرة السيدات والسادة،

اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بطرح السؤال التالي: "ما غاية السجون؟"

برأيي يجب أن تكون الغاية الأولى خدمة المجتمع برمته مع احترام الحقوق الفردية الأساسية.

إن الحرية حق أساسي، والحرمان من الحرية في الإطار الجزائي يجب أن يجمع عناصر عدة هي حماية المجتمع ومصالح الضحية، وكذلك عقاب المحكوم وضرورة إعداد اندماجه المستقبلي في المجتمع.

وفي دولة القانون، يتعين على المعنيين بنظام العقوبات العمل من ضمن احترام حقوق الإنسان – وذلك في كل وقت، أي منذ لحظة التوقيف وخلال فترة الحجز وفي السجن قبل المحاكمة وبعدها، وفي ما بعد، خلال فترة الاندماج الاجتماعي.

لذلك من الضروري تطوير عدالة جزائية وإدارة سجنية فاعلتين ومستقلتين وتحترمان الضمانات القانونية الأساسية.

ويبقى هذا الأمر تحدياً قائماً في أنحاء العالم، بما في ذلك في الاتحاد الأوروبي.

بهذا المعنى، فإن لبنان لا يشكل استثناءاً. لكن الصعوبات في هذا البلد كبيرة جداً بسبب نقص الوسائل وكذلك نتيجة المشكلات الهيكلية.

إن وضع السجون اللبنانية معروف جيداً – على سبيل المثال لا الحصر الاكتظاظ، والنقص في الدعم الاجتماعي والطبي المناسب، والوصول المحدود إلى المعونة القضائية. ولا تدعم هذه المشكلات بطبيعة الحال الوظيفة الاجتماعية للسجون التي سبقت الإشارة إليها. لكن هناك أيضاً إرادة قوية من جانب الحكومة والمجتمع المدني والشركاء الدوليين لتحسين هذا الوضع.

وفي إطار السياسة الأوروبية للجوار، التزم الاتحاد الأوروبي ولبنان العمل معاً من أجل الإصلاح القضائي، بما في ذلك إصلاح السجون، بهدف تعزيز القدرة والكفاءة لدى إدارة القضاء والجهات المكلفة تطبيق القانون.

يدعم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء من خلال خطوات ملموسة تحسين نظام السجون. وعلى سبيل المثال، فإننا ندعم مالياً مواكبة نقل إدارة السجون من وزارة الداخلية إلى وزارة العدل. وقد تحققت حتى الآن نتائج ملموسة تمثلت في إعداد منهاج لتدريب العاملين، ووضع برامج للتأهيل المهني، وقاعدة بيانات إلكترونية ودعم فني لتحديد سياسات وخطط العمل في مجال السجون. لكن يبقى هناك الكثير من الأمور التي يجب القيام بها!

وتتضمن الدراسة الذي نتحدث عنها اليوم بيانات عن نزلاء السجون وعن أوضاعهم القانونية تذكر للمرة الأولى. وسوف تشكل هذه الدراسة من دون أدنى شك قاعدة صلبة لتحسين إدارة السجون ووضع استراتيجيات تأهيل ملائمة.

وأودّ التشديد على وجه محدد من هذه الدراسة يتعلق بالتوقيف الاحتياطي. وفي ما يتعلق بهذا الموضوع، أحيّي الجهود المبذولة للحد من عدد النزلاء في التوقيف الاحتياطي. ففي عام 2010، كان أكثر من 70 في المئة من النزلاء في التوقيف الاحتياطي. واليوم تراجعت هذه النسبة إلى 57 في المئة. ويشجع الاتحاد الأوروبي جميع التدابير الممكنة حتى يستمر هذا العدد في التراجع بشكل كبير. فكما تعرفون، يجب أن يبقى التوقيف الاحتياطي تدبيراً استثنائياً لأنه يضر بحق أساسي هو الحق المرتبط بقرينة البراءة.

وسوف يستمر الاتحاد الأوروبي في مواكبة الإدارة اللبنانية من أجل التوصل إلى قضاء أكثر فاعلية ونظام سجون حديث وإنساني قبل كل شيء.

أودّ هنا أن أحيّي جهود الأمم المتحدة والإدارة القضائية اللبنانية على هذا المشروع. وأشكر معالي الوزير على ثقته في الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ولبنان في المجال القضائي.

شكراً على حسن إنصاتكم وأتمنى لكن نقاشاً مثمراً.